

عضو الهيئة التنفيذية في اللجنة الدولية لحقوق الانسان: العميد الركن حسن بشروش

الحدود" الأولى لدولة فلسطين الحديثة

ترسيم الحدود اللبنانية



لم يكن للحدود اللبنانية مفهوم ثابت عبر التاريخ بل كانت ترتبط بقوة أو ضعف الحاكم. خلال العهد العثماني، قُسم لبنان إلى قائمقاميتين مارونية ودرزية لكن هذا التقسيم أدى إلى وقوع فتن ومجازر انتهت بإعلان نظام المتصرفية بموجب بروتوكول العام 1861 والذي أدخلت عليه تعديلات طفيفة بموجب بروتوكول 1864 فكان أول ظهور لمفهوم الحدود اللبنانية الثابتة والمُعترف بها من قبل الدول الأوروبية. بقي نظام المتصرفية قائماً حتى الحرب العالمية الأولى في العام 1914 حيث دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا فبادر الحلفاء إلى عقد اتفاقيات لتقاسم أراضي السلطنة المهزومة، فتم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا وروسيا على ضم اسطنبول والمضائق لممتلكات القيصر ووضع القسم الآسيوي منها تحت وصاية فرنسا وبريطانيا. تم تقاسم النفوذ بين فرنسا وبريطانيا بموجب اتفاقية سايكس- بيكو التي أقيمت على بعض الخلافات وتمت معالجتها في مؤتمر سان ريمو.

الترسيم الأول للحدود/ خط بوليه - نيوكومب 1923.

بتاريخ 31 آب من العام 1920، أعلن الجنرال غورو إنشاء دولة لبنان الكبير بموجب القرار رقم 318. جاء في هذا القرار أن الحدود الجنوبية هي "كما سُحِّد في الاتفاقات الدولية".

بتاريخ 26 كانون الأول من العام نفسه تم توقيع معاهدة بين فرنسا وبريطانيا حول بعض النقاط التي تتعلق بانتداب الدولتين. نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على تأليف لجنة مشتركة فرنسية- بريطانية لترسيم الحدود عُرفت بلجنة "بوليه نيوكومب". قامت هذه اللجنة بوضع 71 نقطة حدودية بين رأس الناقورة والحمه السورية، من ضمنها 38 نقطة على الحدود اللبنانية -

السلطينية بين رأس الناورة واللسر الروماني، ووضّحت الخط الحدودي بين هذه النقاط عن طريق الوصف والرسم على خريطة مقياس 1/50.000.

بناءً على عمل اللجنة، وقّعت بريطانيا وفرنسا أول اتفاق مكتوب حول الحدود بتاريخ 7 أيار 1923 وعلى أساسه ظهرت تسمية "حدود 1923"، وصدّقت عصبة الأمم على هذا الإتفاق عام 1934 فأصبح مكرّساً من وجهة نظر القانون الدولي. شكّل هذا الترسيم إيجابية هامة كونه الترسيم الأول للحدود اللبنانية الفلسطينية والمعترف به من قبل عصبة الأمم، إلاّ أنه تسبّب بسلب القرى السبع عن لبنان وضمّها إلى فلسطين، كما ترك اشكاليات عدة ظهرت أثناء ترسيم خط الهدنة في العام 1949 بسبب الخلاف على تفسير الوصف، كما حصل على خط الحدود بين المطلة واللسر الروماني، أو بسبب التنفيذ الخاطيء كما حصل عند النقطة BP22 (صلحا).

يمتد خط الحدود بعد مرحلة توقيع اتفاقية الهدنة (اللبنانية الإسرائيلية) شرقاً من رأس الناورة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى النقطة الثلاثية السورية عند نهر الحاصباني. ويبلغ طول الخط 49 ميلاً ويتزامن مع الحدود الدولية السابقة بين لبنان وفلسطين المحتلة. تم ترسيم هذه الحدود بواسطة 38 عموداً دائماً أقيمت في عام 1922 من قبل لجنة مختلطة الأنجلو-فرنسية. تم إنشاء خط الهدنة الحالي بموجب اتفاقية الهدنة الموقعة من قبل وفدي إسرائيل ولبنان في 23 آذار 1949.

الترسيم الثاني للحدود/ خط الهدنة 1949.

بعد قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام 1948، شارك لبنان مع الدول العربية في حربهم ضد إسرائيل، ووقّع بعدها اتفاق الهدنة بتاريخ 23 آذار 1949، حيث جاء في المادة الخامسة منه " على أن يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين".

بهدف ترسيم خط الهدنة تنفيذاً للمادة الخامسة المذكورة، تم تشكيل لجنة لبنانية-إسرائيلية بإشراف الأمم المتحدة، حيث قامت بترسيم الخط الحدودي فنُتبتت النقاط الأساسية الـ38 وأضافت عليها 8 علامات مساعدة و97 معلم وسيط، فأصبح عدد النقاط الحدودية 143 نقطة وأصبحت الحدود أكثر وضوحاً ودقة، إلا أنها تركت اشكاليات عدة نتيجة الفوارق بين خط الهدنة وخط بوليه-نيوكومب. على سبيل المثال: رأس الناقورة BP1، اللبونة 7/A التي أصبح رمزها B7/1، مارون الراس BP22 (صلحا)، مركبا BP34 (هونين)، وإشكالية الخط الممتد بين النقطة BP38 والجسر الروماني. هذه الاشكاليات تشير إلى احتمال أن يكون التنفيذ قد تم استناداً للواقع الميداني الذي تركه ترسيم 1923 دون الأخذ بالإعتبار الأخطاء الناتجة عنه.

وصف الحدود كما وردت في اتفاقية الهدنة

يتبع خط الهدنة الإسرائيلي اللبناني "الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين". وقد وصفت اتفاقية ترسيم الحدود لعام 1923 تلك الحدود بأنها: تبدأ من الغرب لجهة البحر الأبيض المتوسط عند نقطة تسمى رأس الناقورة (روش هانيكرا) ثم يوجد مخفر للشرطة الفلسطينية في رأس الناقورة. ومن هناك تتبع الحدود نفس الخط إلى البرج 2 في خربة دانيان. ومن ثم تتبع نفس الحدود إلى 300 متر جنوب غربي قرية اللبونة. ومن ثم فإنه يتبع نفس القمة إلى النقطة رقم 4، على بعد 1 كيلومتر. شرق - جنوب شرق قرية اللبونة بعدها يسير باتجاه الجنوب، ويتبع لوادي حتى النقاء وادي قطاية؛ تشكل طريق وادي قطاية من الشرق إلى الشمال الشرقي لمسافة 2 كيلومتر؛ ومن ثم يصعد من رافد صغير على يسار وادي قطاية، قادم من الشرق حتى النقطة الخامسة، والذي يقع في الحد الجنوبي الشرقي من الأراضي المزروعة في هذا الوادي. ومن ثم فإنه يتبع خطاً مستقيماً إلى النقطة رقم 6 الذي يقع على القمة بين وادي قطاية والدليم. من النقطة 6 يتبع خطاً مستقيماً بطول 700 متر في اتجاه الجنوب والجنوب الشرقي إلى النقطة 7، التي تقع عند النقاء وادي دالم مع خط تلح صغير، ثم يتابع نحو الشمال وتستمر صعوداً

في وادي دليم 1300 مترًا في الإتجاه الشرقي الشمالي الشرقي ، ثم 400 مترًا في الإتجاه الشمالي ، ثم 600 مترًا في اتجاه الغرب والشمال الغربي وكيلومتر واحد. مرة أخرى في اتجاه الشمال والشمال الشرقي حتى النقطة 8 ، الواقعة على الطريق شرق علما الشعب. و2500 متر شرق قرية علما الشعب. ومن هناك يتبع الطريق الذي يمر على بعد أمتار قليلة جنوب بركة الريشة إلى النقطة 9 ، وتقع على بعد 700 متر جنوب شرق خربة بلاط عند مفترق الطريق من راميا إلى طريخا. مع الطريق من راميا الى علما الشعب. ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 10 الواقعة على ارتفاع 600 متر جنوب-جنوب-شرق 9 ، ومن ثم على طول القمة بين وادي طريبيخا جنوبا والحوض من راميا شمالاً إلى النقطة 11 ، وتقع على بعد كيلومتر واحد. جنوب شرق قرية راميا. ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 12 ، الواقع على القمة 700 متر غرباً قرية عيتا الشعب ومن هناك تتبع القمة في الاتجاه الجنوبي بشكل عام إلى النقطة 13 في تل رحيب.

ومن هناك يجري في خط مستقيم حتى التقاء الوادي مع خط تلغ على بعد 300 متر شمال شرق تل أبو بابين ، يتبع هذا الوادي غير المسمى والخط يمر شرق المنصورة وغرب السموكية حتى النقطة

14 ، وتقع على بعد 600 متر غرب عين قطمون. ومن هناك تسير في خط مستقيم في الإتجاه الشرقي حتى برج 15 ، الموجود في وادي بدية. ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى النقطة 16 الواقع عند ملتقى الوادي بخط تلغ آخر ومن هناك تتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 17 الواقع على القمة الغربية لجبل هارمون. ومن هناك تتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 18 الواقع على القمة الشرقية لجبل

هارمون. ومن هناك تتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 19 ، الواقعة على تل على ارتفاع 2100 متر جنوب شرق قرية يارون. ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 20 ، الواقعة على مسافة 2 كيلومتر. شرق قرية يارون. ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 21 الواقع على

قمة جبل العاصي. ومن ثم إذا كان يتبع خطأ مستقيماً إلى برج 22 الواقع على ضفة الوادي ،
و 600

متر شمال خربة عوبا وحوالي كيلومتر واحد. إلى الجنوب من بيركت. ومن هناك يتبع خطأ
مستقيماً إلى النقطة 23 الواقع على قمة جبل غابية وعلى بعد 600 متر جنوب دير الغابية.
ومن هناك تتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 24 الواقع على الحافة الشرقية لجبل غبية. ومن
هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 25 ، الواقعة في الوادي ، على الضفة الشرقية لهضبة
600 متر شمال غرب قرية المالكية. ومن ثم يتبع في اتجاه شمالي بشكل عام إلى بنفس
المسار من قرية قدس الى بلدة عيترون 26 ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 27 ،
الواقعة على بعد 700 متر من الغرب إلى الشمال الغربي من قرية قدس قرب شجرة خربة
مناخير الكبيرة. (خربة المنافر). ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 28 ، الواقع عند
تقاطع الطريق من قدس إلى ميس الجبل مع وادي عتبة. ومن هناك تتبع طريق وادي العتبة
إلى النقطة 29 ، الواقعة عند الملتقى لوادي عتبة مع خلة غزيلة. ومن هناك تتبع خطأ
مستقيماً إلى النقطة 30 الواقع على القمة شرق مرج التوفة. ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى
النقطة 31 ، حيث يقع على نتوء صغير على مسافة 800 متر إلى شرق قرية ميس الجبل
الشرقية ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 32 ، الواقعة على بعد 300 متر إلى
الشمال الغربي لخربة المنارة عند مفترق الطرق من ميس الى حنين ومن خربة المنارة الى بلدة
حولا. ومن هناك يتبع القمة في اتجاه شمالي وشمالي غربي بشكل عام إلى النقطة 33 ، وهي
نقطة التثليث القديمة المسماة الشيخ عباد. ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 34
الواقعة في وادي هونين ، و شمال غرب قرية هونين. ومن هناك يتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة
35 ، الواقع على مستجمعات المياه بين الليطاني والحولة و 1300 متر شمال قرية هونين.
ومن هناك تتبع خطأ مستقيماً إلى النقطة 36 الواقعة على قمة جبل المروج. ومن هناك يتبع
خطأ مستقيماً إلى برج 37 ، الواقع على عامود العديسة 50متر على طريق العديسة إلى

المطلة. ومن هناك يتبع المسار من عمود ألعديسة ويمر 1400 متر شمال غرب وشمال جبل أرياق ، ثم يتجه إلى الجنوب الشرقي عند تقاطع

شرق آخر بيوت القرية وجنوبها، مع الممرات المؤدية إلى الجديدة التابعة لمرجعيون والخيام والقلعة، ومن هناك يمر فوق الجسر 200 متر شمال شرقي قرية المطلة ، ثم يتبع المسار من المطلة إلى بانياس في اتجاه جنوبي بشكل عام إلى النقطة 38 ، تقع على تل 900 متر شمال شرق قرية ابل القمح، ومن هناك يتبع خطأً موازياً لـ 100 متر إلى الجنوب من المسار إلى بانياس مروراً بالجسر الروماني القديم على نهر الحاصباني.

اعتداءات إسرائيلية في ظل اتفاق الهدنة.

بين العام 1949 والعام 2000، تعرّضت الحدود اللبنانية لسلسلة اعتداءات إسرائيلية أقدم خلالها الجيش الإسرائيلي على ضم مساحات من الأراضي اللبنانية. في العام 1978 إجتاح العدو الإسرائيلي الأراضي اللبنانية في عملية أسماها "عملية الليطاني"، فأصدر مجلس الأمن الدولي بنتيجتها القرار رقم 425 دعا فيه الجيش الإسرائيلي للانسحاب الفوري من الأراضي التي إحتلّها، لكن العدو الإسرائيلي لم يكثر لهذا القرار وللقرارات الملحقة به واحتفظ بحزام داخل الأراضي اللبنانية وأسس ميليشيا جيش لبنان الجنوبي، ومارس كل أشكال التعذيب بحق اللبنانيين، وقام باعتداءات متكررة أهمها اجتياح العام، 1982 حيث وصل الجيش الإسرائيلي إلى العاصمة بيروت، ونفذ بعدها عملية تصفية الحسابات في العام 1993، وعملية عناقيد الغضب في العام 1996 التي تسببت بمجزرة قانا التي أدت إلى استشهاد أكثر من 120 شخصاً، وجرح حوالي 500 شخصاً من المدنيين اللبنانيين، الذين لجأوا إلى مركز الكتيبة الفيديجية في البلدة، ظناً منهم أن هذا المركز آمن كونه تابع للقوات الدولية.

الخط الأزرق/ التثبيت من الانسحاب الإسرائيلي عام 2000.

بقي هذا الوضع حتى العام 1998 حيث بدأت تصدر مواقف من مسؤولين إسرائيليين يعلنون فيها نيّتهم الانسحاب من لبنان، ولكن بقيت بشكل غير رسمي حتى تاريخ 17 نيسان 2000، حيث أرسلت الحكومة الإسرائيلية كتاباً رسمياً إلى الأمم المتحدة تُبلغها فيه أنها ستسحب قواتها من لبنان بحدود شهر تموز، تطبيقاً للقرارين الدوليين 425 و426. نتيجة الخسائر اليومية التي كانت تلحق بالجيش الإسرائيلي، الذي لم يستطع الانتظار حتى شهر تموز، فبدأ عملية الانسحاب إعتباراً من 21 أيار، وخرج آخر جندي إسرائيلي من الأراضي اللبنانية بتاريخ 24 أيار، فأعلنت الحكومة اللبنانية يوم الخامس والعشرين من أيار عيداً وطنياً، أطلقت عليه اسم: "عيد المقاومة والتحرير".

في الفترة الفاصلة بين الإعلان عن الانسحاب وبين الانسحاب، قامت الأمم المتحدة بالاتصالات اللازمة مع الدول المعنية لإنجاح عملية الانسحاب تطبيقاً للقرار 425. نتيجة ذلك، توصلت إلى وضع خطٍ أقرب ما يكون إلى خط الحدود الدولية أسمته "خط الانسحاب" وعُرف حينها بـ"الخط الأزرق"، وأعلنت أن هذا الخط هو مؤقت والهدف الوحيد منه هو التثبيت من الانسحاب الإسرائيلي. بعدها، أرسلت فريقاً متخصصاً انضم إلى فريق من اليونيفيل، وطلبت من لبنان تعيين فريق لبناني لمشاركة فريقها في عملية التثبيت من الانسحاب الإسرائيلي، فوافق لبنان وعيّن فريقاً من الضباط لهذه المهمة.

الخط الأزرق، أو خط الانسحاب، هو خط يبلغ طوله 120 كم، تم وضعه من قبل الأمم المتحدة عام 2000، لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان. وخلال أحد الاجتماعات الثلاثية عام 2007، اتفق لبنان وإسرائيل على وضع علامات مرئية على الخط الأزرق على الأرض.

ويحصر لبنان المناطق التي يختلف فيها مع إسرائيل عبر الخط الأزرق في 13 بقعة، تمتد من مزارع شبعا (جنوب الشرق)، إلى بلدة الناقورة (جنوب غرب)، في قضاء صور بمحافظة الجنوب.

وتجدر الإشارة إلى أن الخط الأزرق لا يمثل بأي شكل من الأشكال الحدود الدولية، هو فقط لا يعدو كونه خط التثبيت من إنسحاب العدو من الأراضي اللبنانية إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطبعاً" تطبيقاً للقرارات الدولية ذات الصلة لاسيما منها القرارات 425-426 وآخرها القرار 1701

درس الفريق اللبناني بدقة الوثائق التي تسلّمها فتمكّن من تحديد الفوارق بين الخط الأزرق وبين الحدود الدولية، وأبلغها للسلطة اللبنانية ولفريق الأمم المتّحدة، فتم تصحيح قسم منها وبقي قسم آخر تم التحقّظ عليه. كما تمكّن الفريق اللبناني، من تنفيذ التثبيت الميداني حيث ظهر له أن عدداً من المراكز الإسرائيلية كان وما يزال يمتد داخل الأراضي اللبنانية فنجح في إزالة الخروقات، رغم مخاطر الألغام المنتشرة على طول الحدود، كما نجح بإستعادة مساحات كبيرة حاولت إسرائيل اقتطاعها، وقد أقامت حولها سياجاً حديدياً مجهّزاً بالوسائل الألكترونية، كما قامت بشق الطرقات وتجهيز البنى التحتية بداخلها، كما لو أنها أراضٍ إسرائيلية.

إلّا أنه إلى جانب هذا النجاح، فقد تركت هذه المرحلة إشكاليات هامة نتيجة الفوارق بين الخط الأزرق وخط الحدود الدولية، وخاصةً عند رأس الناقورة، حيث تم نقل البوابة الإسرائيلية حوالي 18 متراً داخل الأراضي اللبنانية، فأصبحت مباشرةً عند الخط الأزرق بعد أن كانت عند الحدود الدولية، وكذلك عند مستعمرة مسكفعام حيث يقطع الخط الأزرق مساحات كبيرة من الأراضي اللبنانية الواقعة على تلة استراتيجية تشرف على العديسة وكفركلا وسائر البلدات المجاورة. هذا، بالإضافة إلى الخط الواقع بين المطلة والجسر الروماني حيث شرّع الخط الأزرق القضم

الإسرائيلي ووضع كامل الطريق بين المظلة والجسر الروماني إلى الجهة الإسرائيلية، في حين أن خط الحدود الدولية يمر على مسافة 100 متر.

هذا على الحدود اللبنانية - الفلسطينية، أما على الحدود اللبنانية - السورية فقد بقيت إشكالية بلدة الغجر التي قسمها الخط الأزرق إلى شطرين، فلم يدخلها الجيش اللبناني بسبب وضعها الحساس كون سكانها سوريون ويحملون الجنسية الإسرائيلية، ولكن في نفس الوقت انسحب منها الجيش الإسرائيلي ولم يعد يُسمح بأي وجود إسرائيلي ظاهر. ولكن عملياً، كان الأهالي ينتقلون يومياً للعمل داخل إسرائيل وكانت الحكومة الإسرائيلية تمارس سلطتها على كامل الغجر بشكل مدني.

وفي موضوعٍ متّصلٍ ببلدة الغجر، ظهرت إشكالية نهر ونبع الوزاني حيث يتم ضخ المياه بشكل متواصل من نبع الوزاني باتجاه بلدة الغجر، بحجة تأمين حاجات البلدة، في حين أن الدراسات أثبتت أن كمية الضخ أكبر بكثير من حاجة سكان الغجر، وأن إسرائيل تسرق حوالي 1500 متر مكعب يومياً من المياه اللبنانية. إضافةً إلى ذلك، تستفيد إسرائيل من مياه نهر الوزاني التي تتدفق باتجاهها بكميات أكبر بكثير من حقوقها في وقت تعاني القرى والبلدات اللبنانية الحدودية من نقص كبير في المياه.

وليس بعيداً عن نبع الوزاني، هناك مشكلة نبع الدردارة الذي هو نبع لبناني داخلي قريب من مستعمرة المظلة. تفيض مياه هذا النبع وتختلط مع مياه الأمطار شتاءً فتشكّل شبه بحيرة تغمر سهل الخيام دون أن تبادر السلطات اللبنانية للإستفادة من هذه المياه. كعادتها، لجأت إسرائيل إلى استغلال التقصير اللبناني، فحفرت خنادق داخل سهل الخيام لتتقية هذه المياه وجرّها إلى أراضيها، عبر العبارة عند النقطة B90.

أما بالنسبة لمزارع شبعا، فقد تحقّق الفريق اللبناني على الخط الأزرق هناك كونه يعتبرها أرض لبنانية، لكن الأمم المتّحدة لم تأخذ بالخريطة اللبنانية التي وضعت في العام 2000 فوضعتها جنوب الخط الأزرق، وبرّرت ذلك بأنها استندت على عشرات الخرائط ومنها خرائط صادرة عن السلطات اللبنانية، وجميعها تُظهر مزارع شبعا خارج الأراضي اللبنانية، واستندت أيضاً على خريطة فصل القوات في الجولان، حيث تُظهر مزارع شبعا ضمن منطقة عمليات قوات الفصل الدولية UNDOF. لكنها أكّدت أن هذا لا يعني موقفاً منها حول ملكية هذه المزارع، واعتبرت أن تحديد هويتها مرتبط حصراً بالحكومتين اللبنانية والسورية، وأكّدت أن ترسيم الحدود في هذه المنطقة هو المدخل الصحيح لتأمين الإنسحاب الإسرائيلي منها.

. تعليم الخط الأزرق بعد عدوان تموز 2006.

بقي الوضع على هذا الحال حتى 12 تموز من العام 2006، حيث شنّ العدو الإسرائيلي عدواناً واسعاً على لبنان رداً على الكمين الذي نصبه حزب الله لإحدى دورياته مقابل عيتا الشعب، وتمكّن من قتل عدد من الجنود وأسر عدد آخر. بنتيجة هذا العدوان، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الدولي رقم 1701 دعا فيه الجيش الإسرائيلي للإنسحاب من الأراضي اللبنانية ودعا لبنان وإسرائيل لاحترام الخط الأزرق، ووقف الأعمال العدائية. تنفيذاً لهذا القرار، تم تعزيز اليونيفيل فأصبح عديدها 15000 جندي كما تم نشر عدد مماثل من الجيش اللبناني في منطقة جنوب الليطاني، وصولاً حتى الخط الأزرق.

من أجل تطبيق القرار 1701، تم تشكيل لجنة ثلاثية بدأت تعقد اجتماعات في مركز اليونيفيل (32A) ، عند رأس الناقورة برئاسة قائد اليونيفيل، وكانت تجري خلالها محادثات عسكرية غير مباشرة، بهدف معالجة الأمور المتعلقة بتطبيق القرار 1701. عُقد الاجتماع الأول بتاريخ 2006/8/14 وتمكّنت اللجنة في الاجتماعات الثلاثية الأولى من وضع خطة تم بموجبها إنهاء انسحاب الجيش الإسرائيلي وانتشار اليونيفيل والجيش اللبناني بتاريخ 2006/9/30. بعدها،

تابعت اجتماعاتها الدورية بمعدّل مرة في الشهر كانت تناقش خلالها مواضيع مختلفة تتعلق بتطبيق القرار 1701.

كون هذا القرار يشدّد على ضرورة احترام الخط الأزرق، أولت الأمم المتّحدة أهمية قصوى لتعليم هذا الخط لجعله ظاهراً بوضوح لتسهيل مراقبته ولتخفيف الاحتكاكات بين القوى المنتشرة على جانبيه. حاولت اليونيفيل بادئ الأمر تنفيذ مهمة التعليم بمفردها فاعترضت قيادة الجيش واشترطت أن يتم التعليم بمشاركة الجيش اللبناني. وافقت اليونيفيل وطلبت من الجانبين اللبناني والإسرائيلي تعيين ممثلين عنهما لمرافقة فريقها في عملية التعليم فشكّلت قيادة الجيش لجنة تقنية من الضباط، اعتبرت بمثابة لجنة فرعية تعمل تحت إشراف اللجنة الثلاثية.

تمكّنت هذه اللجنة من تعليم 278 نقطة على طول الخط الأزرق من ضمنها 91 نقطة حدودية من نقاط العام 1949. تم التعليم بشكل رئيسي بواسطة براميل زرقاء وتم إستثنائياً وضع أعلام على بعض النقاط بسبب قربها من السياج التقني. جميع النقاط التي تم تعليمها هي خارج مناطق التحفّظ أي في المناطق حيث يتطابق الخط الأزرق مع خط الحدود الدولية باستثناء نقطة واحدة على المقطع BP6-BP7 (مقابل علما الشعب) حيث وافق الجانب اللبناني في الاجتماعات الثلاثية على وضع علم على النقطة رقم (25) بحسب لائحة إحدائيات العام 2000، ورقم (131) بحسب إحدائيات الخط الأزرق الرقمي وذلك كبادرة حسن نية لتسهيل عملية التعليم.

حاولت اليونيفيل معالجة مناطق التحفّظ التي أسمتها "مناطق خلافية" أو "مناطق حساسة"، عن طريق إدارة مفاوضات مع الطرفين لكنها لم تتجح بسبب تمسك الجانب اللبناني بحقوقه وفق الحدود الدولية ومحاولة الجانب الإسرائيلي تحقيق مكاسب إضافية على حساب لبنان عن طريق عدم اعترافه بالخط الأزرق الرقمي وتمسكه بالخريطة الورقية للاستفادة من سماكة الخط المرسوم عليها والتي تمثّل حوالي 50 متراً على الأرض.

بالإضافة إلى الإنجازات الميدانية التي تم تحقيقها من خلال عملية تعليم الخط الأزرق، طالب الجانب اللبناني بتفعيل عمل فريق المراقبين الدوليين وخاصةً في مناطق التحفظ للتذكير بالحدود الدولية والسعي لعدم ترك الخط الأزرق يحلّ مكانها، كما انتدب وفوداً من الضباط إلى الأمم المتحدة، حيث قاموا بعدة زيارات إلتقوا خلالها المسؤولين عن قسم عمليات حفظ السلام، وممثلي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وممثلي الدول المشاركة في اليونيفيل، فشرحوا لهم الموقف اللبناني حول تطبيق القرار 1701 وسلّموهم ملفاً مفصلاً أعدوه بالتعاون مع بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة، حدّدوا فيه النقاط العالقة التي تعيق التطبيق الكامل للقرار 1701، وأهمها: مزارع شبعا، العجر، مناطق التحفظ، الحدود البحرية، الخروقات الإسرائيلية اليومية في البر والبحر والجو، أبراج التنصت والتشويش التي يقيمها الجيش الإسرائيلي على طول الخط الأزرق، بالإضافة إلى أجهزة التجسس وشبكات العملاء التي يزرعها في الداخل للقيام بأعمال تخريبية على الأراضي اللبنانية.

إن ما قام به الفريق اللبناني هو إنجاز هام، كونه تمكّن من جعل الخط الأزرق ظاهراً للعيان، وتم توثيق ذلك في الأمم المتحدة عبر تقارير اليونيفيل، والتقارير الدورية للأمين العام للأمم المتحدة. فعدد النقاط التي تم تعليمها أصبح ضعفي النقاط التي كانت موجودة في العام 1949، وهذا الأمر ساهم في تخفيف الاحتكاكات وتخفيض عدد الخروقات. وقد تمكّن الفريق اللبناني من تأمين دقة عالية في التعليم كونه تمكّن من الوصول إلى جميع النقاط، واستخدام وسائل طبوغرافية حديثة لم تكن متوفرة في العام 2000.

لكن إلى جانب هذا الإنجاز، تركت هذه المرحلة مجموعة إشكاليات تم تلخيصها بثلاثة عشر منطقة تحفظ على طول الخط الأزرق، بلغت مساحتها 485487 م² بالإضافة إلى بلدة العجر والمنطقة المحيطة بها التي لم ينسحب منها الجيش الإسرائيلي بعد عدوان تموز 2006 ومساحتها حوالي 787400 م². وكذلك، فإن مزارع شبعا ومساحتها حوالي 25.000.000 م²

ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي رغم أن القرار 1701 يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إجراء الإتصالات اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

بالإضافة إلى الإشكاليات البرية، برزت إشكالية الحدود البحرية حيث استغلت إسرائيل ثغرة في الإتفاقية التي وقّعها لبنان مع قبرص حول ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، فقضت منطقة واسعة من المنطقة الاقتصادية اللبنانية مساحتها 860 كيلومتر مربع وفرضتها كمنطقة متنازع عليها.

آلية تحديد الحدود البحرية (الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة) تبعا لقانون البحار

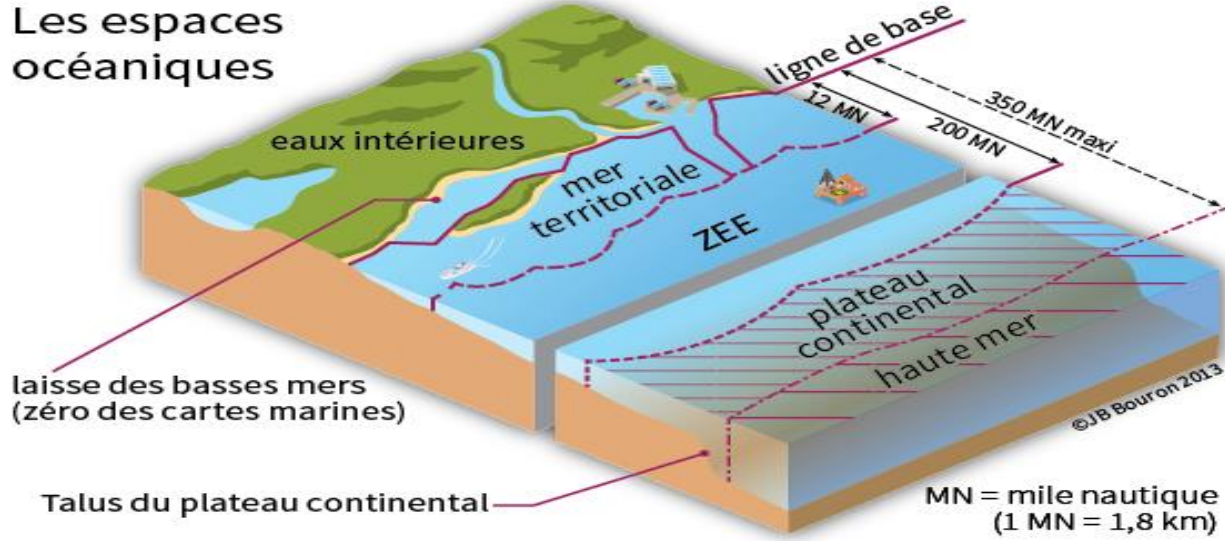
المناطق والدول المعنية في شرق البحر المتوسط - لبنان - إسرائيل - قطاع غزة (تحديد كلي للمنطقة الاقتصادية الخالصة) ، مصر - قبرص (تحديد جزئي للمنطقة الاقتصادية الخالصة)، الأسس المعتمدة لتحديد المناطق الإقليمية ، والمناطق الاقتصادية الخالصة تبعا لقانون البحار - خط الأساس - خط الوسط - الجزر - المناطق الإقليمية - المناطق الاقتصادية الخالصة - المقاييس المعتمدة في الدراسة - كلم : 1000 م - ميل بري: 1609 م - ميل بحري: 1854 م

تحديد الأسس المعتمدة في هذه الدراسة من قانون البحار

- خط الأساس ، يمكن اعتماد الخط المتعرج تبعا للساحل - أو الخطوط المستقيمة المتعرجة تبعا للساحل - لا يمكن اعتمادها في تحديد المناطق الإقليمية الخالصة إذا انحازت عن الخط المستقيم للساحل بشكل واضح - الخطوط المستقيمة على طول الساحل - وهي تحدد الإتجاه العام للساحل المنطقة أو الدولة أو لعدة مناطق ودول.

المياه الإقليمية، المياه الاقتصادية الخالصة أعالي البحار

Les espaces océaniques



المصطلحات المعتمدة

خط الوسط : هو الخط الذي يفصل ما بين دول ومناطق متجاورة أو متقابلة ويطبق فقط في المناطق الإقليمية للبحار، وليس للمناطق الاقتصادية الخالصة ، كما حصل في اتفاق لبنان وقبرص لعام 2007.

- يستعمل لتحديد المنطقة الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للدول، والمناطق المتجاورة، ويكون عادة إمتداداً للخط البري الذي يفصل بين الدول والمناطق المتجاورة
- للدول والمناطق المتجاورة تكون كل نقطة تبعد عن المنطقة المقابلة للدولة المجاورة على الساحل بشكل متساوي.

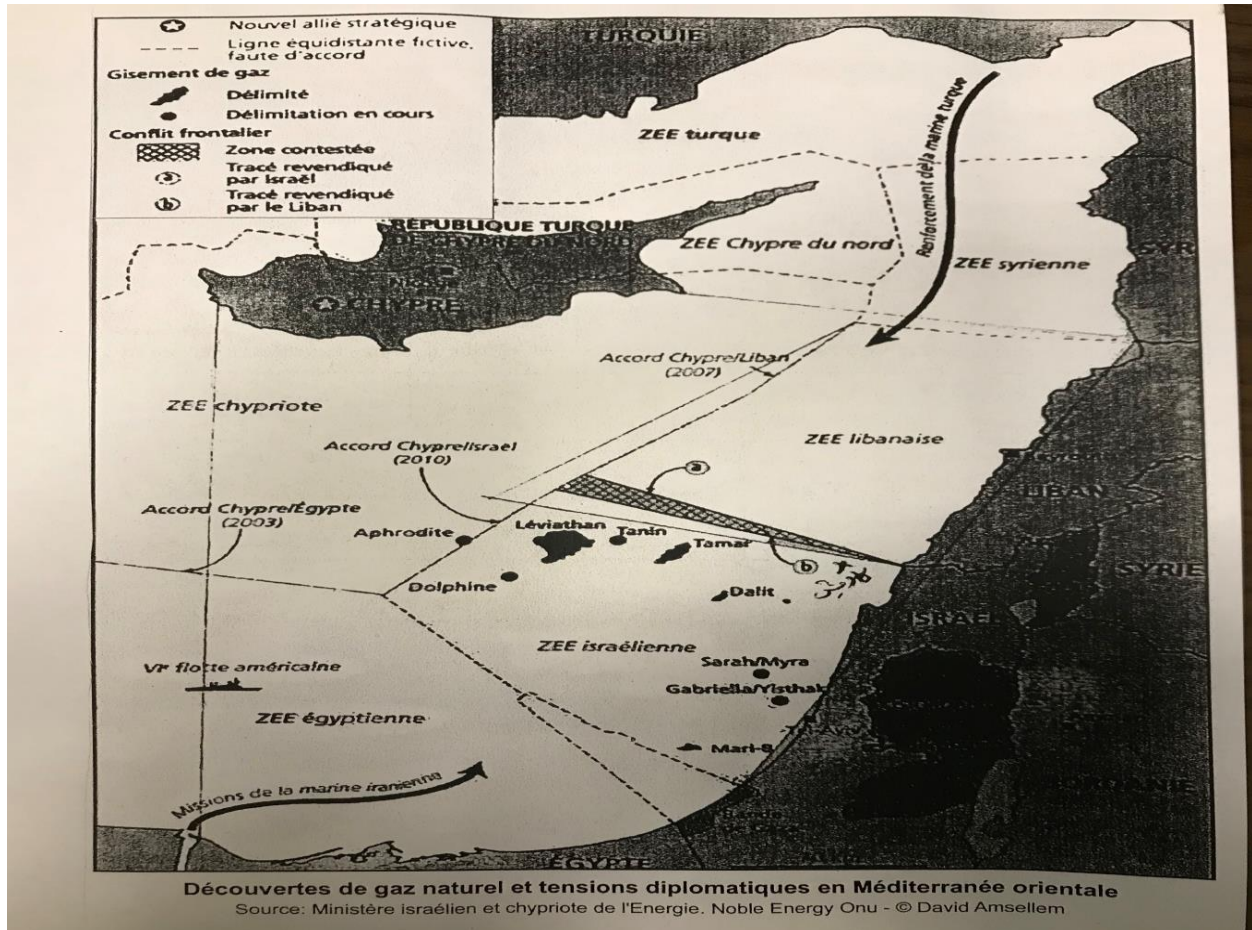
- الجزر المناطق الترابية أو الصخرية المقابلة للساحل لكل دولة ، شرط أن يمكن أستعمالها للسكن أو للإستعمال (المادة 121 من قانون البحار)، وتستعمل في خط الأساس على أن لا تتحاز عن الإتجاه العام للخط الساحلي المشترك ما بين الدول والمناطق (أن لا تزيد درجة الإعوجاج عن 10 درجات)

- منطقة الشرق الأوسط:

• في الخارطة التي اعتمدها الأمم المتحدة مع قبرص والكيان الإسرائيلي، بالتعاون مع Nobel Energy اعتمد الخط المستقيم إمتداداً من الساحل.

• ما بين الحدود اللبنانية والسورية في شمال لبنان - ما بين الحدود السورية والتركية - في قطاع غزة على الحدود الشمالية مع الكيان الإسرائيلي - في قطاع غزة على الحدود الجنوبية مع مصر - وعلى نفس الخارطة اعتمد الخط الملتوي الذي يشكل زاوية تتجاوز ال 30 درجة شمال الخط المستقيم الممتد من الحدود اللبنانية باتجاه البحر.

الخارطة المعتمدة لتحديد خط الوسط ، تبعا لوزارتي الطاقة في إسرائيل وقبرص ولشركة نوبل انرجي والأمم المتحدة.



- الملاحظات والأخطاء الواردة في هذه الخارطة - تحليل بعض بنود الإتفاق ما بين لبنان وقبرص: تصل حدود الإتفاق ما بين لبنان وقبرص إلى مسافة لا تتعدى ال 130 كلم بينما يحق للبنان أن يستفيد من مسافة تصل إلى حدود ال 370.8 كلم ، ولما كان هذا الإتفاق غير نهائي لذلك وجب على منظمة الأمم المتحدة أن لا تقوم بتسجيل هذا الإتفاق ولا أن توافق على خرائط لتحديد المناطق الإقتصادية الخالصة في المنطقة قيد النزاع). وحتى يكون الإتفاق منصفاً كما ورد في قانون البحار الدولي يجب اقتسام المنطقة الممتدة من سواحل خط الأساس لكل من قبرص ولبنان إلى المسافة المنوّه عنها أعلاه يجب اقتسام هذه المساحة منصفة. ولما كانت الخارطة المرفقة أعلاه تبين أن المسافة من مختلف نقاط الشط في قبرص المقابلة للسنترال بوينت، تقدر بحوالي 157 كلم بينما مختلف النقاط المتواجدة على الساحل العائد للكيان الإسرائيلي تبلغ أقله أقله 170 كلم ، إذا لا يمكن إعتقاد هذه النقطة، كسنترال بوينت أو نقطة مركزية في تحديد المناطق الإقتصادية الخالصة، وهذا ما أدى إلى إجحاف في احتساب الحدود اللبنانية ما بين قبرص ولبنان .

التدقيق الحسابي للمساحات المعتمدة حالياً

- تبعا للمعادلات الرياضية اعتمد في الترسيم الحالي 10 نقاط لتحديد الخط الوسطي الذي هو غير قانوني تبعاً لقانون البحار. وغير كاف للحصول على نتيجة دقيقة.
- المبدأ الواجب اعتماده هو أكثر من 40 نقطة، من أصل 220 كلم طول للساحل اللبناني بخط متعرج، على طول الخط الساحلي لتكون الحسابات دقيقة.
- تبعا للحسابات التي نفذناها في احتساب المساحة الاقتصادية الخالصة يتراوح هامش الخطأ ما بين 6000 كلم² و 8000 كلم² في احتساب حصة لبنان من المساحة الإجمالية.

• يتبن من الخط الفاصل ما بين قبرص ومصر تبعاً للخارطة المرفقة بأنه يوجد تداخل ما بين المنطقة الاقتصادية العائدة لمصر ولبنان وهذا ما لا يجوز أن يتم بإتفاق ما بين دولتين على اقتسام قسم من المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان على كل من قبرص ومصر على حد سواء. (الخط البياني المبين تبعا لإتفاق قبرص ومصر عام 2003).

• ثالثاً: تحليل الخريطة المرفقة أعلاه بالنسبة إلى نقاط الفصل ما بين حدود لبنان والكيان الإسرائيلي وقبرص بالنسبة ل Central point.

• بعد إجراء مختلف القياسات ما بين مختلف النقاط، تبين أن لبنان يخسر حالياً حوالي 10000 كلم² من المساحة الصحيحة موزعة ما بين قبرص الحدود الغربية والكيان الإسرائيلي في الحدود الجنوبية.

• تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ما بين الدول والكيان الإسرائيلي بشكل منصف بالإرتكاز على قانون البحار وقانون المحكمة الدولية خصوصاً المادة 38.

• تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة الإجمالية لكل من لبنان، قبرص، الكيان الإسرائيلي، غزة ومصر للمساحة التي تمتد ما بين الساحل وصولاً إلى 200 ميل بحري أي حوالي 370.8 كلم في البحر غرباً. وقد اعتمدنا على تحديد حدود كل منطقة على الوقائع والمراجع الا تؤخذ أي نقطة أو اتجاه على الساحل أو في البحر، لتحديد المناطق الاقتصادية ، تؤدي إلى أنحراف كبير عن خط الإتجاه العام (يوجد نقطتين معتمدتين حالياً على طول الساحل الإسرائيلي، (رأس حيفا، وصخرة تخليت التلتين تسببان انحرافاً عن الخط الساحلي المستقيم تزيد على 35 درجة)

• تقدر المساحة الإقتصادية الخالصة لكل من لبنان وفلسطين المحتلة (الكيان
الإسرائيلي)، وقطاع غزة، ومصر وقبرص التي تمتد على طول الساحل الجنوبي للجزيرة
137368 كلم²، عند اعتماد الطول من الساحل اللبناني والبالغ 370 كلم

توزع مساحات المناطق الإقتصادية الخالصة تبعا لطول الخط الساحلي لكل منطقة أو دولة،

الحدود البحرية ملخص النزاع

وقع لبنان اتفاقية مع قبرص في مطلع 2007 ترسم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية
الخالصة (EEZ) لكل من البلدين. وتقول سبيل رزق أن ذلك غير صحيح... فالمنطقة
الاقتصادية الخالصة للبنان تم تحديدها في 2009، بعد أن رسمت حدودها مع سوريا كذلك].
أقصى النقاط جنوباً لتلك الحدود البحرية تسمى "النقطة 1". وفي 2010، وقعت قبرص اتفاقية
مع إسرائيل تؤسس حدودهما البحرية، واستخدمت نفس النقطة 1 كمرجع نهائية. وبحلول ذلك
الوقت، كان لبنان قد قرر أن "النقطة 1" هي في الواقع بعيدة جداً إلى الشمال وأن نقطة التقاطع
الحقيقية بين البلدان الثلاث تقع على بعد عدة كيلومترات إلى الجنوب، فيما يُعرف بإسم "النقطة
23". وقدمت الأوراق الداعمة لذلك إلى الأمم المتحدة في يوليو 2010. فاختيار النقطة 1 في
البداية كان خطأً فادحاً في حق لبنان، كما اعترف بذلك المسؤولون المعنيون. وبالطبع،
اعترضت إسرائيل على ادعاءات لبنان، مذكراً الأمم المتحدة أن تلك الحدود الجديدة تخالف
اتفاقية لبنان الأصلية مع قبرص. وقد تدخلت كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة
كوسيطين، إلا أنه لم يتم التوصل لحل للخلاف. وبناء على المجموعات المختلفة من
الإحداثيات المقدمة من إسرائيل، قبرص ولبنان إلى الأمم المتحدة،.

أما التفسير المتعمد فهو ترسيم الحدود البحرية بخط عمودي على خط الساحل. وحسب هذا
التفسير فإن منطقة الخلاف في الحدود الإسرائيلية اللبنانية تتضاعف إلى ما يزيد على 1,800
كلم².

اقتراح هوف

إزاء تعذر قبول شركات التنقيب العالمية عن النفط التزام هذا التنقيب في منطقة متنازع عليها، نظراً الى المخاطر المحتملة على عملها وعلى معدّاتها وجهازها البشري في حال تطور النزاع الى أحداث عسكرية أو أمنية، في 3 سبتمبر 2012 اقترح فردريك هوف، الموفد الأمريكي الخاص إلى سوريا ولبنان، أن يتولى هو التفاوض مع كل من لبنان وإسرائيل، فيما يخص مناطق النزاع الحدودية بين البلدين. وتولى هوف أيضاً التنسيق مع الأمم المتحدة في هذا الصدد. وإذ سلّم هوف، بعد تعمقه في الملف وقيامه باتصالاته مع الجانب الإسرائيلي بحق لبنان في تحديد حدوده وفق ما يراها وبارساله الخريطة بها الى الأمم المتحدة، فإنه اقترح الآتي: أن يجرى تقسيم المنطقة المتنازع عليها (850 كلم مربعاً) في شكل مؤقت يعود ثلثاها الى لبنان والثلث الباقي الى اسرائيل، على أن يكون الخط الذي يحدد هذين الثلثين الخط الأقصى لمسرح التنقيب لمصلحة لبنان، مؤقتاً، من دون الغاء الخريطة التي وضعها لبنان والتي رفعها الى الأمم المتحدة والتي تتضمن كامل الـ850 كيلومتراً على أنها تابعة للسيادة اللبنانية.

وأوضحت مصادر رسمية أن هوف اقترح هذا الحل المؤقت الذي يحفظ حق لبنان، في انتظار الظروف المناسبة للتفاوض المباشر بينه وبين اسرائيل على تحديد الحدود، لأنه يسمح بمباشرة التنقيب من دون تحفظ من جانب الشركات لأنه يضمن عدم حصول نزاع عسكري أو أمني في منطقة الخلاف.

كما أن هوف تعهّد اقناع ادارته اسرائيل بهذا الحل المؤقت ولجم أي تحرك عسكري أو أمني من قبلها ضد اعتماده. وكانت حجة هوف أن هذا الحل يضمن عدم حصول نزاع عسكري لأن واشنطن مهتمة باستقرار الجبهات في هذه المرحلة، ولا يعيق تحقيق مصلحة البلدين ببدء التنقيب لاستثمار ثروتهما النفطية والغازية.

وتشير المصادر الرسمية إلى أن رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري أبدى موافقة على هذا الحل المؤقت، وجاء موقف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي متقاطفاً مع موقفه، إذ أبلغ اللجنة الوزارية الفنية التي درسته قبل أسابيع أنه إذا أفضت الجهود الأميركية اليه، من دون أن يتخلى لبنان عن حدوده كما سبق أن رسمها، فلماذا لا نقبل به؟

وعليه أعدت وزارة الخارجية اللبنانية تقريراً بهذا الحل مع الخريطة الكاملة للحدود وفق الخريطة اللبنانية، وأحالته الى مجلس الوزراء الذي لم يستكمل دراسته في جلسة مجلس الوزراء في حينه ، إذ أن وزير الطاقة السابق جبران باسيل طرح سؤالاً يتعلق بالمبدأ، إذ ان مجلس الوزراء أخذ قراراً بالخريطة الأصلية للحدود اللبنانية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، فما هو أثر التغيير في هذا القرار قانونياً؟ وأجابه ميقاتي: «نحن لا نغير في قرارنا السابق لأننا نحتفظ به ونعتمد حلاً دبلوماسياً للنزاع.»

وارتوي تأجيل للنقاش نظراً الى غياب وزير الخارجية عدنان منصور في الوفد المرافق للرئيس ميشال سليمان الى قمة دول عدم الإنحياز في طهران، الى جلسة لاحقة.

وكانت أوساط الرئيس بري طرحت تساؤلاً عن تساؤلات الوزير باسيل، خصوصاً أنه كانت هناك أفكار تشير الى الإبقاء على النزاع معلقاً مع اسرائيل حول الحدود البحرية على أن يبدأ التنقيب خارج المنطقة المتنازع عليها، وأبدت أوساط الرئيس بري خشية من أن يكون الهدف بدء التنقيب خارج الجنوب، فيما يحرص رئيس البرلمان على مباشرته منه.

الوساطة الأمريكية

ومع رفض الجانب الإسرائيلي للمطلب اللبناني، عرض المبعوث الأمريكي التالي أموس هوكستين تسوية تلحظ تطوير "خط هوف"، على النحو الذي يسمح لشركات الطاقة باستثمار الكيلومترات المربعة الثلاثمئة والستين المتنازع عليها، وتأسيس صندوق خاص لعائدات النفط والغاز في هذه الرقعة، تتفاوض لاحقاً كل من بيروت وتل أبيب على توزيع عائداته، وهو ما قوبل مجدداً برفض لبناني.

وبحلول بداية 2019، وبعد جولات عدة قام بها المبعوث الأمريكي الثالث ديفد ساترفيلد، بدا أن الأمور لم تعد في صالح لبنان، خاصة منذ أن بدأت أزمتة الاقتصادية تلوح في الأفق، وكذلك بعدما بدأت إسرائيل بالفعل في تلزيم بعض النقاط المتنازع عليها لشركات الغاز الأجنبية، وهو ما دفع بوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو لتطوير خطة أموس هوكستين، خلال زيارته لبيروت في مارس 2019، حين اقترح تسوية النزاع الحدودي البحري حصراً، في مقابل تقديم

شركات حكومية أميركية ضمانات لقروض بات الاقتصاد اللبناني في أمس الحاجة إليها، وهو ما رفضه الجانب اللبناني مجدداً.

ورغم محاولة الجانب اللبناني إقناع الأميركيين بتلازم الترسيم البري والبحري للحدود، فإن المطالب اللبنانية قبولت بتصلب حادّ من جانب الولايات المتحدة، لمّس بوضوح خلال زيارة وفد برلماني - دبلوماسي إلى واشنطن، التي أصرت مجدداً على "خط هوف" كأساس للتفاوض، في وقت حاول المبعوث الأميركي الحالي ديفيد شينكر طوال العام الماضي على إيجاد حلول تسمح ببدء التفاوض، وهو ما أثمر الاتفاق-الإطار، الذي أقرّ بضرورة تلازم المسارين البري والبحري، وإن كانت الآلية التي يفترض أن تعتمد في هذا الإطار خلال المفاوضات المقبلة غير واضحة حتى الآن، وهو ما يضيف المزيد من الغموض حول فرص التوصل إلى اتفاق نهائي [8].

على هذا الأساس، تركز الخلافات المتصلة بترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل على ثلاث نقاط أساسية:

- أولها تحديد وتثبيت النقطة "ب-1" عند رأس الناقورة كآخر منطقة حدودية بين البلدين، والنقطة الثلاثية التي تربط الحدود البحرية بين كل من لبنان وقبرص وإسرائيل، والوضعية القانونية لجزيرة تخيليت.

وكان قائد الجيش اللبناني جوزيف عون قد أكد، خلال اجتماع عقده بوقت سابق لإعطاء التوجيهات الأساسية لانطلاق عملية التفاوض، أن ترسيم الحدود البحرية يجب أن يتم على أساس "الخط الذي ينطلق من نقطة رأس الناقورة براً والممتد بحراً تبعاً لتقنية خط الوسط دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية التابعة لفلسطين المحتلة استناداً إلى دراسة أعدتها قيادة الجيش وفقاً للقوانين الدولية."

مفاوضات ترسيم الحدود 2020

في 1 أكتوبر 2020، أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية، أن تل أبيب يمكنها البدء في المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، وبوساطة أميركية بعد 9 أكتوبر 2020، كما أكد مصدر

لبناني أيضاً أن مواعيد المفاوضات ستحدد بناء على اتصالات مع الأمم المتحدة والجانب الأمريكي.

وخلال مؤتمر صحفي، تلا رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري نص "اتفاق الإطار العملي للتفاوض حول ترسيم الحدود"، وجاء فيه أن "الولايات المتحدة تدرك أن حكومتي لبنان وإسرائيل مستعدتان لترسيم الحدود البحرية بالاستناد إلى التجربة الإيجابية للآلية الثلاثية المعتمدة منذ تفاهم نيسان عام 1996، وحالياً بموجب القرار 1701، والتي حققت تقدماً في مجال القرارات حول الخط الأزرق."

وأشار الاتفاق إلى أنه: "في ما يخص الحدود البحرية سيتم عقد اجتماعات في الناقورة [مقر الأمم المتحدة عند الحدود اللبنانية-الإسرائيلية] تحت راية الأمم المتحدة برعاية فريق المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، لإعداد محاضر الاجتماعات بصورة مشتركة ستوقع وتقدم إلى إسرائيل ولبنان للتوقيع عليها"، على أن يتولى الجيش اللبناني إدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

وأضاف: "طلب من الولايات المتحدة من قبل إسرائيل ولبنان أن تعمل كوسيط ومسهل لترسيم الحدود البحرية"، لافتاً إلى أنه "حين يتم التوافق على الترسيم سيتم إيداع اتفاق ترسيم الحدود البحرية لدى الأمم المتحدة عملاً بالقانون الدولي."

ووفقاً للاتفاق الإطارى فإنه: "عند التوصل إلى اتفاقيات في المناقشات بشأن الحدود البرية والبحرية سيتم تنفيذها وفقاً للتالي: الحدود البرية على أساس مرتبط بالخط الأزرق، والحدود البحرية استناداً إلى الحد البحري للمناطق الاقتصادية الخاصة."

ونص الاتفاق على أن: "الولايات المتحدة تعترم بذل قصارى جهودها للمساعدة في تأسيس جو إيجابي وبناء والمحافظة عليه لإدارة المفاوضات واختتامها بنجاح في أسرع وقت ممكن". ورداً على سؤال حول الأثر المحتمل لهذا الاتفاق على أعمال التنقيب عن النفط في المياه الجنوبية للبنان، قال بري إنه كان من المفترض أن يبدأ التنقيب (في المربع رقم 9) السنة الماضية، وأعتقد أن عدم التوصل إلى اتفاق الإطار هذا هو أحد أسباب التأخير."

وأضاف: "ثمة وعد أن تبدأ شركة توتال بالتنقيب الوعد قبل آخر العام 2020، وقلت للرئيس الفرنسي ماكرون أن يتمنى على توتال عدم التأخير"، لافتاً إلى أن "هذا التفاهم يساعد الشركة على أن تبدأ" في عمليات التنقيب .

إلى ذلك، نفى الرئيس بري وضع الاتفاق مع إسرائيل في سياق التوجه العربي للتطبيع، لافتاً إلى أن لبنان بدأ العمل منذ عشر سنوات على مسألة ترسيم حدوده مع إسرائيل.

في 1 أكتوبر 2020 ، رحبت الولايات المتحدة باتفاق إسرائيل ولبنان على إطار لبدء محادثات بوساطة أمريكية بهدف حل نزاع قائم منذ فترة طويلة بشأن الحدود البحرية .وقال الوزير إن المناقشات بين الدولتين يمكن أن تسفر عن تعزيز استقرار وأمن ورفاهية مواطني لبنان وإسرائيل على حد سواء

وأدلى پومپيو بهذا التصريح بعد أن قال مسؤولون من البلدين إن إسرائيل ولبنان اتفقا على إطار عمل للتفاوض بشأن قضايا الحدود البحرية. وهناك خلافات بين البلدين بشأن أنشطة التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط.

وتوقع مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفد شنكر، أن تبدأ المحادثات في 14 أكتوبر، وأن يتم التوصل إلى اتفاقية حول الموارد الطبيعية البحرية. وبشأن الحدود البرية بين الدولتين، قال شنكر إن هناك محادثات جارية، وهي مختلفة عن الإتفاقية الحالية المرتبطة بالحدود البحرية، وهذه الإتفاقية ويمكن أن تكون البداية لحل كافة الخلافات بين الطرفين . مهمة .

كما رحبت قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل" بالإعلان وأكدت في بيان أنها على استعداد لتقديم كل الدعم الممكن للأطراف، وتسهيل الجهود لحل هذه المسألة. وشددت اليونيفيل على أنها وفي إطار قرار مجلس الأمن الدولي 1701، تدعم أي اتفاق بين البلدين بما يعزز الثقة، ويحفز الأطراف، على الإلتزام مجدداً بإحترام الخط الأزرق و عملية ترسيم الحدود الأوسع.

عقدت في الناقورة في 14 أكتوبر 2020 الجلسة الأولى من المحادثات بين لبنان ،
مقر اليونيفيل ببلدة الناقورة وبرعاية أمريكية، وعقد الاجتماع الثاني بين الجانبين في 28 تشرين
أول

وقال مصدر مقرب من الجيش اللبناني أن: "الاجتماع الأول كان بروتوكولياً واستكشافياً، وأن
الاجتماع الثاني سيعقد في 28 أكتوبر الجاري"، مؤكداً أن "الجانب اللبناني رفض التقاط صورة
رسمية برغم إصرار الأمريكيين والإسرائيليين وتم الاكتفاء بصورة غير رسمية"،

وبين شهري تشرين الماضيين عقدت عدة جلسات مفاوضات ثم اتهمت إسرائيل لبنان بتغيير
موقفه بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، محذرة من احتمال أن تصل المحادثات إلى
طريق مسدود وعرقلة مشاريع التنقيب عن محروقات في عرض البحر. وكان لبنان وإسرائيل
اختتما في منتصف نوفمبر جولة ثالثة من المفاوضات برعاية الولايات المتحدة والأمم
المتحدة، وقررا عقد جولة لاحقة في بداية ديسمبر، إلا ان التخبط لدى المفاوضين من العدو
الاسرائيلي، والتصلب في مواقف الفريق اللبناني، اضطر الفريق العدو من ان يرسل الى
الفريق الدولي الوسيط عن تاجيل موعد الجاسة القادمة الى اجل غير مسمى .